

سعيْتُ قبل أكثر من عام إلى نشر هذه المقالات بصحيفة أجراس الحرِّيَّة الغرَّاء، ولكن امتدَّت يد الرِّقيب الأثمة إليها، فحجبتها عن قرَّائها. وهأنذا أعاد نشرها بعد أن انجابت عنَّا ظلامه الرِّقابية بطريقة "مكرة أخاك، لا بطل". وتأتي ضرورة نشر هذه المقالات بعد العاصفة التي اجتاحت مجالي الطَّاقة والكهرباء والسُّدود، وراح ضحيتها (كما هي العادة دائماً) أحد أكثر المهندسين السُّودانيين كفاءةً، ألا وهو السيّد مكاوي العوض، وتذهب معه المؤسسة التي ظلَّ يرعاها لسنوات طويلة، ألا وهي الهيئة القوميَّة للكهرباء، لتحلَّ محلَّها وزارة أشبه بلحم الرُّأس، ألا وهي وزارة الكهرباء والسُّدود، حيث ترَبَّع على سُدَّتْها عرَّاب بناء السُّدود السيّد أسامة عبدالله. وهذا أمر له تبعاتُه، إذ يشير إلى أنَّ الحكومة لا تزال في غيِّها القديم بخصوص العزم على بناء السُّدود، ولو كان في ذلك خراب السُّودان. سوف نبدأ بهذه المقالات السَّتِّ، وبعدها سنواصل نشر سلسلة من المقالات نتناول فيها، ليس فقط ضرورة وقف بناء السُّدود التي لم تُبنى، بل ضرورة تفكيك ما بُني منها. فقد وصل العالم المتقدِّم الذي يرفع حقوق الإنسان والحيوان والبيئة ليس فقط إلى وقف بنا السُّدود، بل إلى تفكيك ما بُني منها Dam Decommissioning، وذلك لما توصَّل إلى أنَّها خراب عامٍ مغلفٍ بمصلحةٍ مؤقتةٍ (تستثنى من هذا سدود حبس المياه الموسميَّة، كما يحدث في كردفان ودارفور فيما يعرف باسم "الفولة" و"الثردة" و"الحفير" وخلافه، وه ما يُعرف بالسُّدود الاحترازية ضدَّ العطش؛ كما تُستثنى السُّدود الاحترازية ضدَّ الفيضانات الجامحة المدمِّرة). وقد شدَّت عن هذا دولة واحدة ليس لها في سجلِّ حقوق الإنسان ما تقدِّمه إلى العالم غير الانتهاكات التي لا تعرف البشريَّة حدودها حتَّى الآن، إذ تغلَّفها السُّريَّة المطلقة. هذه هي دولة الصَّين، التي عُرف عنها أيضاً أنَّها "شاطرة" للغاية في الاقتصاد والتجارة، ولا غرو، إذ يُشبَّه الصِّينيُّون منذ زمان طويلة بأنَّهم يهود آسيا. عُرف عن هذه الدَّولة قدرتها العجيبة في ممارسة التجارة بدرجة أخلاق تفلَّ عن الصَّفر، وربَّما أدنى. *with zero degree of ethics, or even below* إذن هلِّموا إلى متن المقالات الخمس. *** جاء في الأنباء أنَّ حكومتنا السُّنيَّة قد انتهت من تخطيط، ومن ثمَّ شرعت في بناء، ما عدده 23 سدًا في مختلف بقاع السُّودان. حسناً! فهل من جدوى حقيقيَّة لما قامت به؟ دعونا نرى يا سادة! *** دعونا أولاً نقدِّم رؤيتنا في محاولة مبسَّطة للردِّ على السُّؤال الثَّاني: كيف ولماذا نشرع في بناء السدِّ، أيَّ سدِّ. *** سأبدأ بقصَّة واقعيَّة يعرفها كلُّ سوداني تخطَّى المرحلة الوسطى، أو المتوسطة (يا تحليل زمان كانت لدينا مرحلة دراسيَّة من هذا النوع)، ألا وهي طريقة وأسباب بناء خزَّان سنَّار عام 1925م. ونشير بدءاً إلى أنَّ السُّدود إمَّا أن تكون إنتاجيَّة (لإنتاج الطَّاقة، أو لإنتاج الزُّراعة، أو للإثنين معاً)، أو احترازيَّة (لدرء الفيضان، أو تخزين المياه تحسباً للجفاف، أو الإثنين معاً)، أو لجمعها. أدناه سوف نتناول تجربة بناء خزَّان سنَّار، وذلك بوصفه خزَّاناً إنتاجياً بحثاً. وسلاحظ أنَّ الذين بنوا ذلك الخزَّان فكَّروا أولاً في المشروع التَّتموي قبل أن يفكِّروا في بناء الخزَّان. تعالوا لنرى! *** اشتهر شمال بريطانيا طيلة القرنين التَّاسع عشر والعشرين إلى نصفه بصناعة النسيج الذي تمركز في مقاطعتي لانكشاير ويوركشاير. وقد كانت بريطانيا تستورد القطن طويل الثَّيلة من العديد من أمريكا، وبتكلفة عالية. مع بداية القرن العشرين واستعمار بريطانيا ومصر للسُّودان، فكَّرت بريطانيا في إمكانيَّة زراعة القطن في سهول الجزيرة ذات التُّربة الطَّينيَّة السُّوداء. فقاموا بتقدير الكميَّة التي يمكن أن تنتجها لهم تلك المساحات الشَّاسعة، فوجدوها بدرجة من الصَّخامة أسعدتهم وفرحوا بها أيَّما فرح. على هذا قامت بريطانيا بالتَّجارب على تلك التُّربة، فجاءت النُّتائج إيجابيَّة ***. قام بفحص التُّربة فريق مكوَّن من شخصين (فقطاً) حيث خلاصاً إلى تصنيف تربة ما بين التَّيبلين على النُّحو الثَّاني: *Clay*، *B*، *Al*، *A*، ثمَّ *C*؛ ثمَّ أخيراً *D*. وقد استبعد ذلك الفريق التُّربة *D*، وذلك بحجَّة عدم صلاحيتها للزُّراعة، وذلك كونها عطرونيَّة، جيريَّة، مع لدوجة صمغيَّة، تحول دون تخلُّل الماء لجوف التُّربة، وهي ما يسمِّيهِ أهلنا ما بين الكلاكلات وجبل أوليا بالتُّربة "الرَّقِيطة". ولكم أن تعلموا أنَّ المنطقة التي صُنِّفت تربُّها على أنَّها *D*، هي ما يُعرف الآن بمشروع سندس الزُّراعي! *** بعد ذلك تمَّ قامت الإدارة البريطانيَّة بالتَّفكير في القوَّة العاملة، فنظرت في شتيت قبائل كنانة، ودغيم، ورفاعة، والكواهلة والعقلين ... إلخ، من أقوام عربيَّة تسكن المنطقة، وتعيش حياة رعي مصحوبة بزراعة مطريَّة. جاءت المسوحات الاجتماعيَّة التي قامت بها الإدارة البريطانيَّة بنتائج إيجابيَّة ومشجعة، مؤداها استعداد هذه القبائل على تغيير نمط حياتها والاعتماد على حياة الاستقرار والزُّراعة المرويَّة. ثمَّ نظرت تلك الإدارة في قدرة تلك القوَّة البشريَّة في إنفاذ ذلك المشروع وفق حجم الإنتاج المرغبي، فوجدوا عجزاً كبيراً فيها، فكان أن قاموا بتشجيع نزوح المواطنين من شمال السُّودان إلى الجزيرة. ولهذا نكاد نجد جميع قبائل شمال السُّودان ضمن التُّركيبة القبليَّة لسكَّان مشروع الجزيرة. ثمَّ أعادوا الكرَّة، مقارنين ما استجلبوه من أقوام مع ما يرتجونه من إنتاج، فوجدوا فجوة العمالة لا تزال خاصَّة فيما يتعلَّق بالعمَّال الموسميِّين للقبط القطن، فكان أن استقدموا مجموعات إثنيَّة بأكملها من دول غرب أفريقيا، وهي التي تعيش الآن فيما يعرف باسم "الكنابي" في فقرٍ مُدقع، وظلمٍ مشين ***. على هذا قامت الإدارة البريطانيَّة بتأسيس إدارة مشروع الجزيرة، التي قامت بإرساء اتِّفاق الشُّراكة مع المزارعين، دون أن تنسى حقوق ملاك الأرض الذين يشكون الآن لطوب الأرض من ظلم الحكَّام في دولة المشروع الحضاري الإسلامي، حتَّى كادوا أن يتمنَّوا عودة حكم الكافر الذي ينشر العدل. كما قامت بتأهيل عدد كبير من الشُّباب السُّوداني تحت إشراف متخصصين من بريطانيا، وذلك لتدريب

الأهلين على أنماط وطرق الزراعة من دورة رابعة إلى خامسة، إلى كيفية زراعة شجيرة القطن، وبالتالي الاعتناء باللوزة، وحمابتها، انتهاءً بلبقبط القطن. ثم قامت تلك الإدارة بإجراء زراعات تجريبية، لا يزال يتذكرها كبار السن ممن عاشوا تلك الفترة. ثم قامت إدارة المشروع بتقسيم الأرض، فنال كل واحد منهم حواشته؛ وثم قامت بتخطيط الأرض بالجير الأبيض تحضيراً لحفر القنوات والترع، مع تدريب المزارعين على كيفية إدارة وصيانة تلك القنوات ***. ثم فكرت إدارة المشروع في أن تقوم بإجراء معالجة أولية للقطن، وذلك بلحجه قبل إرساله لبريطانيا. فقدرت عدد المحالج التي ستحتاج إليها وفق تقديرات الكميات المتحصّل عليها من القطن. وبما أن بذرة زهرة القطن ستكون من المخلفات، رأوا كيفية الاستفادة منها في صناعة الزيوت؛ وبما أن صناعة الزيوت متلازمة مع صناعة الصابون، فقد نظروا أيضاً في جدوى التصديق بترخيص صناعة الصابون. ثم نظروا في جدوى إدخال صناعة الغزل والنسيج الأولية، من حيث صناعة الخيوط وبعض المنسوجات البسيطة ***. على هذا قاموا بالتصديق لجميع هذه الصناعات، والتي بالفعل شرعت شركاتها في استقطاب الأيدي العاملة. وقد سيطر حينها على مجالس الشباب وأحاديثهم، أي الشركات قد التحق به هذا أو ذلك، النسيج، أم الحلج، أم الصابون، أم الزيوت؟ أم أنهم اكتفوا بالزراعة، أم تراهم قد جمعوا بين هذا وذاك؟ وهل هذا قانوني أم غير قانوني ... إلخ. *** هنا - وهنا فقط - فكرت الإدارة الاستعمارية (لاحظوا معي: الاستعمارية!) ببناء الخزان. لماذا؟ رداً على الأسئلة التالية: من أين لنا الماء لريّ هذا المشروع؟ ثم من أين لنا الطاقة لتشغيل هذه المصانع؟ هل يمكن أن نروي زراعاتنا بالطمبات أو بالآبار؟ هل يمكن أن نقوم بتشغيل هذه المصانع بالمولدات الكهربائية الضخمة؟ *** وعلى هذا، وبعد دراسة جميع الخيارات وقع اختيارهم على بناء خزان سنار! *** ويعكس لنا هذا أمراً جدياً خطيراً؛ أوله أن الخزانات والسدود ليست تنمية في حد ذاتها، بل هي في الواقع تأتي بمثابة إجابة لسؤال تنموي قائم يتعلّق إما بالريّ أو بالطاقة. فماذا يعني هذا؟ إنه يعني أن من يفكر في بناء خزان أو سد، عليه أن يقوم الخطوات التالية: أولاً؛ عليه تحديد وظيفة الخزان أو السد، هل هو إنتاجي (كهربائي أم زراعي؟ أم لكليهما)؛ أم هو احترازي (درءاً لجفاف أم درءاً لفيضان؟ أم لكليهما)؛ أم تراها لها جميعاً؟ ثانياً؛ إذا كانت الوظيفة إنتاجية، عليه تحديد ما إذا كانت لإنتاج الكهرباء أم لإنتاج الزراعة، أم لكليهما؟ ثالثاً؛ إذا قال لإنتاج الكهرباء، عندها ينبغي عليه أن يكون قادراً، ليس فقط على تسمية المشاريع التنموية الصناعية، بل قادراً على الإشارة إلى مشاريع ماثلة للعيان، من حيث نوع منتجاتها، وتصاديقها، ومن حيث الشروع في استقطاب العمالة، ثم في التسويق، محلياً كان أم عالمياً بالتصدير؛ رابعاً؛ إذا قال بأن وظيفتها زراعية، عندها ينبغي عليه أن يكون قادراً، ليس فقط في تسمية المنطقة التي سوف تزرع، وحجم مساحتها، بل قادراً على الإشارة إلى نوع المحصول المستهدف بالزراعة، ومن هم الذين سيقومون بالزراعة؟ وما هي الجهة المالكة للمشروع، الدولة أم شراكة بينها وبين المزارعين، أم هي قطاع خاص، أم هي شركة استثمار أجنبية؟ وهل من سيقومون بالعمل في الزراعة مزارعون (يملكون الأرض)، أم فلاحون (أجراء على الأرض)؟ ثم ما هي جدوى المشروع ككلّ للاقتصاد الوطني، وما هي سبل تسويقه محلياً أو عالمياً؟ ... إلخ ... إلخ. *** والسؤال هو: هل هذا ما عليه أمر السودان التي تشرع الدولة في بنائها، وبقروض سيظلّ الشعب السوداني يدفعها إلى ما شاء الله؟ إذ لا نزال ندفع القروض وفوائد القروض التي استلمها نظام مايو ***. إذا لم يكن قادراً على تقديم الإجابات الميدانية الماثلة للعيان لمثل هذه الأسئلة، عندها يحقّ للناس أن يشكّوا إما في فهمه لما يريد القيام به، أو في أهدافه من القيام بمثل هذا المشروع، وبالتالي التأكيد في جدوى هذه السدود. *** إذن تعالوا معي لنرى هل تملك دولتنا السنية هذه الإجابات أم لا .